الهيئة السعودية للتخصصات الصحية
Saudi Commission for Health Specialties



تقرير الاستدامة

2025

المحتويات

نظرة عامة 2
كلمة سعادة الأمين العام 3
الغرض من التقرير 4
نبذة عن الهيئة السعودية للتخصصات الصحية 5
أبرز ملامح الاستدامة 6
نهجنا نحو الاستدامة 7
الاستدامة من منظورنا 8
إشراك أصحاب المصلحة 9
مجموعات أصحاب المصلحة 10
مواءمة أهداف التنمية المستدامة 12
تمكين الممارسين الصحيين من أجل مستقبل مستدام 16
التطوير المهني للممارسين الصحيين 18
أكاديمية الرعاية الصحية 21
العدالة الصحية، وإتاحة الوصول، والمسؤولية الاجتماعية 22
المشاركة الدولية وقيادة القوى العاملة عالميًا 23
القوى العاملة في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية 25
رأس المال البشري 26
التعلّم والتطوير وبناء القدرات القيادية 27
التنوع والشمول وتمكين المرأة 29
الإشراف البيئي من أجل الغد 30
المناخ وانبعاثات غازات الدفيئة 32
إدارة الطاقة والتحول إلى الطاقة المتجددة 33
كفاءة الطاقة وتحسين العمليات التشغيلية 34
التصميم الداخلي المستدام 35
بيئات العمل الصحية والتنقل المستدام 36
اعتبارات استخدام الموارد والنفايات 37
التشجير الحضري وزراعة الأشجار 38
الحوكمة الموثوقة والمعايير الأخلاقية 39
أخلاقيات العمل والامتثال التنظيمي 41
التحول الرقمي والخصوصية والامتثال لمتطلبات أمن المعلومات 42
إدارة المخاطر 43
إدارة سلسلة الإمداد 44
فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) 45



نظرة عامة

كلمة سعادة الأمين العام



أ.د. أوس الشمسان
الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية

> في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، ننظر إلى القيمة المستدامة بوصفها امتدادًا لقيمنا المؤسسية الراسخة، بقدر ما هي انعكاس لقدراتنا وإمكاناتنا.

عند تأمل ما شهدته الهيئة في العام المنصرم، أزداد يقينًا بأن رسالتنا تستند في جوهرها إلى الثقة التي يضعها المجتمع فينا. وبصفتي أمينًا عامًا للهيئة السعودية للتخصصات الصحية، أرى أن رسالتنا تتمثل في صون المعايير التي تُرسّخ الكفاءة وتُعزز أخلاقيات الممارسة وتحفظ كرامة المهنة. وقد شكّل هذا العام اختبارًا حقيقيًا لهذه الرسالة وأكّد رسوخها في آنٍ واحد؛ فبينما تتطور توقعات المجتمع من المؤسسات العامة، يظل جوهر مسؤوليتنا ثابتًا: العمل بما يحقق المصلحة العامة، وتقديم الإنسان أولاً، ورعاية منظومات صحية مستدامة وراسخة.

يتسق عملنا اتساقًا وثيقًا مع تطلعات المملكة بعيدة المدى وأجندة التنمية العالمية. وتُسهم الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بصورة رئيسية في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة «الصحة الجيدة والرفاه»، ولا سيما الهدف الفرعي 3.ج، وذلك من خلال رفع كفاءة الكوادر الصحية عبر تنظيم الممارسة المهنية والاعتماد والتطوير. ويتعزز هذا الإسهام من خلال الهدف الرابع «التعليم الجيد» عبر الارتقاء بمعايير التدريب والتعلم في القطاع الصحي. والهدف الثامن «العمل اللائق والنمو الاقتصادي» عبر تمكين كوادر صحية مؤهلة ومرنة. كما يدعم إطارها التنظيمي الهدفَ السادس عشر «السلام والعدل والمؤسسات القوية» عبر الحوكمة الرشيدة والمساءلة المهنية، في حين يتعزز الهدف الخامس عبر منظومات شاملة ترسخ المشاركة العادلة في مختلف فئات الكوادر الصحية.

تقتضي الحوكمة الرشيدة اتخاذ قرارات حصيفة وعادلة تستند إلى الأدلة العلمية والمقاصد الأخلاقية، وتدعو المؤسسات إلى النظر إلى ما يتجاوز النتائج الآنية، والاستثمار في أطر تحمي الجودة وتعزز العدالة وتصون الثقة على المدى الطويل. ويتجلى هذا الالتزام بوضوح في نطاق خدمتنا؛ إذ تضطلع الهيئة اليوم بدور تنظيمي داعم لمجتمع مهني يضم أكثر من 800,000 ممارس صحي مسجّل، داخل المملكة وخارجها. ويُضاعف هذا النطاق أثرنا ومسؤوليتنا في ضمان بقاء مسارات التطوير والتقييم والاعتماد موثوقة ومُيسّرة الوصول ومطبّقة بعدالة واتساق.

بالنظر إلى المستقبل، ندرك أن التعقيد والتغيير لم يعودا ظاهرتين عابرتين، بل باتا من السمات الجوهرية للمنظومات الصحية الحديثة. فالثقة لا تُبنى دفعة واحدة، بل تُرسى بهدوء وتُصان بالثبات والاتساق. وستواصل الهيئة انضباطها وتركيزها على رسالتها، مسترشدةً بالأدلة والمبادئ والحوكمة الرشيدة. وسنُقدّم بناء القوة المؤسسية طويلة الأمد على أي مكاسب سريعة، من خلال إرساء معايير واضحة وعمليات خاضعة للمساءلة ونتائج قابلة للقياس. ويكمن هدفنا في الحفاظ على مؤسسات وأطر عمل قادرة على التكيف مع التغيير وتحترم تنوع وجهات النظر وتدعم التعلم المستمر، مُستندة في ذلك إلى التميز المهني وخدمة المصلحة العامة.

وأُعرب عن امتناني لشركائنا وأصحاب المصلحة الذين يُسهم تفاعلهم ومشورتهم في دعم مسيرتنا. وبالنيابة عن الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، أجدد التزامنا بالقيم التي توجّه أعمالنا والمسؤولية الملازمة للثقة الموضوعة فينا. وسيبقى تركيزنا منصبًّا على تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل، تتجاوز أي مؤشر منفرد، وترتكز على رفاه الإنسان ونزاهة الممارسة المهنية وجاهزية المنظومة الصحية للمستقبل

الغرض من التقرير

يستعرض تقرير الاستدامة للهيئة السعودية للتخصصات الصحية لعام 2025 الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة عن سنة التقرير 2025. ونضع هذا التقرير في متناول القراء لنقدم لهم صورة واضحة وموضوعية عن أداء الهيئة في مجال الاستدامة.

تنشر الهيئة هذا التقرير ليكون مصدرًا مركزيًا لمعلومات الاستدامة الخاصة بهذه السنة، بما يُتيح وصولاً مُيسرًا إلى الإفصاحات للقراء من داخل الهيئة وخارجها. ويُركّز نطاق التقرير ومحتواه على الموضوعات ذات الصلة بسنة التقرير بما يتماشى مع الأطر المرجعية المشار إليها.

ويغطي هذا التقرير عمليات الهيئة في المملكة العربية السعودية خلال فترة التقرير. كما يجمع المعلومات المُعدة عن العام لتقديم صورة مُتسقة عن سياق الاستدامة في الهيئة وأنشطتها والإفصاحات ذات الصلة، ولا يمتد نطاقه إلى ما يتجاوز العمليات والفترة الزمنية المحددتين أعلاه.

والتزامًا من الهيئة بنشر تقارير الاستدامة سنويًا وتعزيز الشفافية والمساءلة، أُعدَّ هذا التقرير بالاستناد إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، مع مراعاة التوجيهات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك رؤية السعودية 2030 ومبادرة السعودية الخضراء. ويستند محتوى التقرير إلى عمليات تقييم الأهمية النسبية المعتمدة لدى الهيئة، ويعكس الموضوعات الأكثر ارتباطًا باختصاصاتها وأصحاب المصلحة لديها وسياقها التشغيلي.

للملاحظات أو الاستفسارات، يرجى التواصل:
sustainability@scfhs.org.sa



نبذة عن الهيئة السعودية للتخصصات الصحية

الهيئة السعودية للتخصصات الصحية هي الجهة التنظيمية المختصة بشؤون المهن الصحية في المملكة العربية السعودية، وتضطلع بمسؤولية وضع المعايير التي تُرسّخ الممارسة الصحية الآمنة والكفؤة والموثوقة والحفاظ عليها. ومن خلال التنظيم المهني والتدريب في مرحلة الدراسات العليا والتطوير المهني المستمر والخدمات الرقمية للممارسين، تدعم الهيئة قدرة المنظومة على المدى الطويل وتعزز مرونتها.

تُشرف الهيئة على المسار المهني للممارسين الصحيين — منذ بدء مزاولة المهنة، مرورًا بالتخصص، وحتى استيفاء متطلبات الحفاظ على الكفاءة المهنية — بما يضمن بقاء مسارات التأهيل والتطوير منظّمة وشفافة ومتوافقة مع الأولويات الصحية الوطنية.

في عام 2025، خدمت الهيئة مجمعًا يضم ما يزيد على 800,000 ممارس صحي مسجّل. وعلى الصعيد الداخلي، يعمل بها 1,104 موظف في نحو 10 مدن، بما يعكس اتساع نطاق مسؤولياتها التنظيمية والخدمية على مستوى المملكة.

تقود الهيئة اليوم برامج البورد السعودي للتخصصات الصحية، حيث تُقدّم برامج التدريب في الدراسات العليا على مستوى الدبلوم والتخصص الدقيق (الزمالة)، وذلك بالتعاون مع مزودي خدمات الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص. كما تُشرف على المناهج والاختبارات وعمليات منح الشهادات المهنية، بما يضمن توحيد المعايير المهنية الوطنية. ومن خلال هذه الأدوار، تدعم الهيئة قدرات الكوادر الصحية الوطنية، عبر مواءمة الطاقة التدريبية مع احتياجات الخدمات الصحية، وتمكين الممارسين من التقدم في مساراتهم المهنية.



تأسست الهيئة عام
1992

+800,000
ممارس صحي مسجّل

يعمل بها
1,104
موظف في نحو 10 مدن

أبرز ملامح الاستدامة

أكثر من
800,000+
ممارس صحي مسجّل

140+
دولة

+7.6%
نمو مقارنة بعام 2024

51%
نسبة الموظفات

40%
نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية

المرتبة
49
في مؤشر هيئة الحكومة الرقمية

ضمن أفضل
25%
من الجهات الحكومية

10,916
مقعدًا تدريبيًا في برنامج البورد السعودي

+17%
نمو سنوي في المقاعد التدريبية

5,691
خريجًا

185
تخصصًا صحيًا

+26,000
متدرب حالي

100%
إنجاز خطة التدقيق الداخلي

جائزة التميّز البرونزية في التدقيق الداخلي

6,900
خريج من الأكاديمية الصحية 2025

جاهزية القوى العاملة والمهارات الأساسية

~253 ميجاواط ساعة
إنتاج سنوي متوقع من أنظمة طاقة شمسية كهروضوئية جرى تركيبها ومن المُخطط التوسع في مرافق الهيئة



+8,000
مشارك في أكاديمية القيادة الصحية

+30
دولة

ريادة الكوادر الصحية عالميًا

5 من أصل 7
مبانٍ للهيئة معتمدة لكفاءة الطاقة

213
نباتًا داخليًا

2,000
نبتة خارجية



نهجنا نحو الاستدامة

الاستدامة من منظورنا



الاستدامة من منظورنا تعني تمكين كل ممارس صحي ندعمه اليوم من تقديم رعاية آمنة ومنصفة في المستقبل، مع صون الموارد والثقة العامة التي تقوم عليها المنظومة الصحية.

بصفتها الجهة الوطنية للاعتماد والتدريب والتقييم والتصنيف والتسجيل المهني، تسهم الهيئة السعودية للتخصصات الصحية في تمكين كوادر صحية كفؤة وملتزمة ومتنوعة تخدم المجتمعات في مختلف أنحاء المملكة. وتنظر الهيئة إلى الاستدامة باعتبارها التزامًا متكاملاً تجاه الإنسان والبيئة والقيم الأخلاقية؛ فهي تُشكّل نهجنا في تصميم برامج التعلم التي تبني المسارات المهنية، وفي تمكين الوصول العادل إلى الاختبارات والبرامج، وفي تقليص البصمة البيئية لأنشطتنا. كما تُشكّل ثقافتنا القائمة على الرفاه والشمول والمسؤولية. ومن خلال الجمع بين التميز السريري والإشراف البيئي والقيمة الاجتماعية، تُسهم الهيئة في تعزيز النتائج الصحية اليوم وترسيخ مرونة المنظومة الصحية على المدى البعيد.

إشراك أصحاب المصلحة

في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، يضمن التواصل الهادف مع أصحاب المصلحة أن تظل رسالتنا منطلقة من الاحتياجات الفعلية، وموجهة نحو تعزيز القيمة المشتركة عبر المنظومة الصحية.

ونستمع إلى آراء مختلف الفئات لفهم التوقعات والمخاطر المستجدة، واستشراف فرص تحسين التعلم والتقييم وتجربة الممارسين الصحيين. ويتجلى هذا التواصل عبر الحوار المستمر والتصميم المشترك للمبادرات وإنشاء قنوات لتلقي الملاحظات وتحويلها إلى رؤى عملية، بما يربط خبرات الكوادر الصحية والمرضى والمنظومة الأوسع باستراتيجيتنا. نستخدم الأدلة المستمدة من مستويات رضا أصحاب المصلحة ومؤشرات سوق العمل والاتجاهات التقنية لاختبار افتراضاتنا وتحديد أولوياتنا، بما يساعدنا على تحقيق التوازن بين التميز والوصول المنصف ومرونة المنظومة، مع استشراف التغيرات في تقديم الخدمات والتعليم المهني. ومن خلال الحفاظ على علاقات منفتحة وقائمة على الاحترام المتبادل، نبني الثقة العامة ونوائم جهودنا مع الأهداف الوطنية ونوجّه الموارد نحو المجالات التي يمكن أن تحقق أكبر أثر ممكن للممارسين الصحيين والمجتمعات والقطاع الصحي في المملكة.



مجموعات أصحاب المصلحة

الموظفون

موظفو الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وقياداتها ومنسوبوها المسؤولون عن الحوكمة والتنظيم والاعتماد والإشراف على التقييم وتقديم الخدمات. وتشمل هذه المجموعة الموظفين الذين يديرون البرامج والسياسات والأنظمة الرقمية والأداء المؤسسي.

الممارسون الصحيون

الممارسون الصحيون والمتدربون المسجلون في برامج البورد السعودي وبرامج الزمالة، والمتقدمون للاختبارات المهنية والمستفيدون من خدمات التصنيف والتسجيل المهني؛ وتُعدّ مؤشرات نتائجهم ورضاهم معيارًا لقياس أثر البرامج.



الموردون

الجهات الموفرة لمقار الاختبارات والمنصات الرقمية والمحتوى التعليمي والخدمات اللوجستية الداعمة لتنفيذ البرامج وإجراء التقييمات بأمان.

المجتمعات

المرضى وعموم المجتمع في المملكة العربية السعودية ممن يستفيدون من قوى عاملة صحية كفؤة ومتنوعة؛ حيث تُسهم مشاركتهم في توجيه معايير أخلاقيات المهنة وسلامة الرعاية وتخطيط القوى العاملة الصحية.

الجهات التنظيمية

الجهات الوطنية والقطاعية التي تُشكّل سياسات الرعاية الصحية والتنظيم والإشراف، بما في ذلك وزارة الصحة والمجلس الصحي السعودي والهيئة العامة للغذاء والدواء والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والهيئة الوطنية للأمن السيبراني. ويضمن التنسيق مع هذه الجهات المواءمة التنظيمية وسلامة المرضى وحماية البيانات واتساق العمل على مستوى المنظومة الصحية.

الحكومة

الوزارات الوطنية وجهات رؤية السعودية 2030، بما في ذلك وزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، التي تُشكّل سياسات الرعاية الصحية وتخطيط القوى العاملة وتحديد أولويات التمويل وأهداف التنمية الوطنية. ويضمن إشراك هذه الجهات المواءمة مع برامج التحول في القطاع، وأهداف تنمية القدرات البشرية، ومستهدفات توطين الكوادر على المدى البعيد.



المنظمات غير الحكومية

الجمعيات الطبية والهيئات المهنية والمنظمات غير الربحية التي تُركّز على المعايير السريرية وتمكين المرأة والدفاع عن حقوق المرضى؛ حيث يُسهم التعاون معها في تعزيز الملاءمة والأثر.

الشركاء

الجامعات والمستشفيات التعليمية ومراكز التدريب وجهات الاعتماد الدولية التي تتعاون في تطوير المناهج ورفع الطاقة الاستيعابية لبرامج الإقامة وتنفيذ المبادرات المشتركة.

مواءمة أهداف التنمية المستدامة

يتوافق نهجنا مع الأولويات العالمية والوطنية التي تضع صحة الإنسان وتوسيع الفرص وحماية البيئة في صميم التنمية. ونعمل على المواءمة مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال تعزيز الهدف 3 «الصحة الجيدة والرفاه» عبر ممارسين صحيين أكفاء وإتاحة الوصول العادل إلى التأهيل المهني، والهدف 4 «التعليم الجيد» من خلال مسارات تدريب عالية الجودة. كما نُسهم في تحقيق الهدفين 5 و10 من خلال تعزيز الشمول وإتاحة الوصول العادل، وفي الهدف 8 من خلال دعم المسارات المهنية القائمة على المهارات وتعزيز جاهزية القوى العاملة للمستقبل. ومن خلال تقليص استخدام الموارد والحد من النفايات، ندعم الهدف 12، فيما تُعزز الخيارات الواعية بالمناخ الهدف 13. ويُعزز تركيزنا على الأخلاقيات وحماية البيانات الهدف 16، ويعكس التعاون مع الشركاء الهدف 17.

يدعم هذا التوجه مستهدفات رؤية السعودية 2030 لمجتمع حيوي واقتصاد مزدهر، ويتواءم مع مبادرة السعودية الخضراء من خلال رعاية مسؤولة تصون المياه والطاقة ورأس المال الطبيعي. كما يعزز هذا التوجه استراتيجية الهيئة بركيزة التميز المهني والذي يهدف الى إعداد كوادر صحية مدرّبة ومؤهلة لقيادة القوى العاملة الصحية المستقبلية ولتكون مرجعًا عالميًا في التميّز المهني في مجال الرعاية الصحية.

العمل اللائق والنمو الاقتصادي



تدعم الهيئة السعودية للتخصصات الصحية مفهوم العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام من خلال تنظيم الكوادر الصحية وتطويرها في مختلف أنحاء المملكة. ومن خلال الاعتماد والتدريب القائم على الكفاءات والتطوير المهني المستمر، توسّع الهيئة الوصول إلى مسارات مهنية منظّمة وتُعزز قابلية التوظيف وتُوائم مهارات القوى العاملة مع متطلبات سوق العمل الوطني. واستكمالاً لهذه المسارات المهنية في التسجيل والتطوير، تؤدي أكاديمية الرعاية الصحية دورًا مميزًا في الارتقاء بالفئات المبتدئة وغير التقليدية من الكوادر، من خلال إتاحة الوصول إلى مهارات مرتبطة بسوق العمل وفرص توظيف على نطاق واسع.

وفي عام 2025، وسّعت الهيئة الطاقة التدريبية وحسّنت عدالة الوصول إلى الاختبارات وعزّزت تطوير القيادات، كما أسهمت في الحوار الدولي حول التحديات التي تواجه القوى العاملة عالميًا عبر المشاركة في منصات مثل جمعية الصحة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة. وتدعم هذه الجهود مجتمعةً مرونة الكوادر وإنتاجيتها ومشاركتها الاقتصادية المستدامة في القطاع الصحي.

العمل المناخي



تدفع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية العمل المناخي من خلال القياس المنهجي والكفاءة التشغيلية واعتماد ممارسات منخفضة الكربون على مستوى مرافقها وخدماتها. ويُرسي أول حصر شامل لانبعاثات غازات الدفيئة لدى الهيئة، المُعدّ وفق متطلبات بروتوكول غازات الدفيئة، خطّ الأساس اللازم لاتخاذ قرارات مستنيرة وخفض الانبعاثات. وتتكامل هذه الجهود، بدءًا من المباني الموفرة للطاقة ودمج مصادر الطاقة المتجددة، وصولاً إلى التنقل المستدام ورقمنة تقديم الخدمات، في خفض الانبعاثات التشغيلية وتعزيز المرونة والمساءلة ضمن حوكمة العمل المناخي.

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان



تُعزّز الهيئة الاستهلاك والإنتاج المسؤولين من خلال الرقمنة وتوحيد العمليات وتعزيز الحوكمة في تقديم الخدمات. وتُسهم أتمتة مسارات الاعتماد وأنظمة المتابعة الموحدة وقوائم التحقق المعيارية في الحد من الهدر الإداري وتحسين الكفاءة وتعزيز ضمان الجودة. كما تدعم ممارسات الشراء المسؤول والإشراف على الموردين مزيدًا من الشفافية والمساءلة والاستخدام الفعال للموارد في مختلف العمليات.

المساواة بين الجنسين



تُعزّز الهيئة المساواة بين الجنسين من خلال توسيع فرص الوصول العادل إلى التدريب وتطوير القيادات ومسارات التطوير المهني للمرأة في القطاع الصحي. وتمثّل النساء الشريحة الأكبر من القوى العاملة في الهيئة ومن الممارسين الصحيين المسجّلين، فيما تدعم المبادرات الموجّهة تقدم المرأة في المناصب القيادية والمشاركة الشاملة واستبقاء الكفاءات. وتسهم السياسات المراعية لتكافؤ الفرص بين الجنسين ضمن منظومتي التدريب والكوادر في إزالة العوائق الهيكلية، وضمان تمثيل المرأة في صنع القرار والتقدم المهني.

الصحة الجيدة والرفاه



تُسهم الهيئة في دعم الصحة الجيدة والرفاه من خلال تنظيم المعايير المهنية التي تكفل سلامة المرضى وجودة الرعاية. ومن خلال التصنيف والتسجيل والتقييم والتطوير المهني المستمر، تضمن الهيئة أن يكون الممارسون الصحيون أكفاء وملتزمين أخلاقيًا ومؤهلين لتقديم خدمات آمنة عبر القطاع الصحي.

التعليم الجيد



تُعزّز الهيئة التعليم الجيد من خلال وضع المعايير المهنية الوطنية لتدريب القطاع الصحي واعتماد البرامج والإشراف على المناهج والتقييمات القائمة على الكفاءات. ومن خلال التدريب في الدراسات العليا والتطوير المهني المستمر ومسارات التعلم المرنة القائمة على وحدات تدريبية، تُعزز الهيئة جودة التعليم بما يتوافق مع احتياجات القطاع الصحي.

الأولوية الوطنية



دور الهيئة السعودية للتخصصات الصحية

تضطلع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بدور محوري بوصفها الركيزة التنظيمية الممكِّنة لتحقيق رؤية السعودية 2030، من خلال تعزيز جاهزية القوى العاملة ودعم التنافسية العالمية وترسيخ الحوكمة المتكاملة عبر القطاع الصحي.

تدعم استراتيجية الهيئة للفترة 2025-2030 بشكل مباشر تسعة أهداف من المستوى الثاني لرؤية السعودية 2030 عبر المحاور الوطنية الثلاثة: مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح، وذلك عبر الارتقاء بالتميز المهني، وتعزيز التنافسية العالمية، وتمكين التحول الرقمي، وتوحيد الجهود والتنسيق الفعّال داخل المنظومة؛ ومن خلال تطوير برامج تدريبية تركز على تنمية الكفاءات وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في التعليم الصحي، وتطوير المنصات الرقمية مثل ممارس بلس، ودعم الرفاه المهني.

- استقطاب المواهب العالمية وتعزيز المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية
- زيادة فرص التوظيف وتعزيز جاهزية القوى العاملة
- تعزيز جودة الرعاية الصحية ومرونة المنظومة
- تنمية رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل
- تحسين فاعلية الحكومة من خلال إصلاح الحوكمة والتحول الرقمي



دور الهيئة السعودية للتخصصات الصحية

وبالتوازي مع إسهامها في رفع جاهزية القوى العاملة وتعزيز الحوكمة المؤسسية، تدعم الهيئة مبادرة السعودية الخضراء من خلال دمج الكفاءة والرقمنة ومرونة المنظومة في عملياتها وتقديم خدماتها. وفي عام 2025، أتمّت الهيئة أول حصر شامل لانبعاثات غازات الدفيئة يغطي النطاقات 1 و2 و3 وفقًا لبروتوكول غازات الدفيئة، مُنشِئةً خط أساس شفافًا لإدارة الانبعاثات والتخطيط لخفضها مستقبلاً.

التوسع في منصات الاعتماد والتدريب الرقمية، إلى جانب نماذج التعلّم المدمج التي تقلّل الاعتماد على الإجراءات الحضورية وتُحسّن كفاءة استخدام الموارد.

إرساء خط أساس شامل لانبعاثات النطاقات 1 و2 و3 لتعزيز الشفافية وتحسين إدارة الأداء المناخي.

تعزيز دمج الطاقة المتجددة، وتنفيذ مبادرات كفاءة الطاقة، ودعم جهود التشجير بما يسهم في تحسين الأداء البيئي وتعزيز الرفاه الحضري.



تمكين الممارسين الصحيين من أجل مستقبل مستدام



تَعُدّ الهيئة السعودية للتخصصات الصحية تمكينَ الممارسين الصحيين ركيزةً استراتيجيةً لترسيخ استدامة المنظومة الصحية وبناء قطاع صحي عالي الأداء. فالقوى العاملة الصحية المرنة والماهرة والمتنوعة تُعزز سلامة المرضى وجودة الرعاية والمخرجات الصحية الوطنية. وبصفتها الجهة الوطنية المعنية بالاعتماد والتطوير المهني، تُشكّل الهيئة مسار إعداد الكفاءات خلال رحلة الممارسين الصحيين المهنية، وتُرسّخ المعايير العادلة والصارمة، وتمكنهم من التميز مع تحول القطاع.

ويتوقع أصحاب المصلحة أن توسّع الهيئة فرص الوصول العادل إلى الاعتماد المهني، وأن تصون الرفاه، وترسخ التعليم المستمر. ويُحوّل هذا المحور تلك التوقعات إلى قيمة واضحة وملموسة تُعزز الأداء اليومي وتبني الثقة العامة وتدعم التنافسية الوطنية من خلال تمكين الكوادر الصحية من تحقيق الريادة.

يتسم نهجنا بالتكامل والتركيز على المستقبل. فنحن نُمكّن الممارسين الصحيين من تحقيق أداء متميز، ونصمّم مسارات تعلم واعتماد مهني تتسم بالصرامة وسهولة الوصول، بما يُسرّع التقدم المهني، ويحد من العوائق، ويُوسّع نطاق الوصول.

وتسهم السياسات والبرامج والشراكات المستهدفة في بناء الكفاءات الأساسية والمتقدمة، وتعزيز المرونة، وإعداد القيادات لمواكبة نماذج الرعاية الجديدة والتقنيات الناشئة. كما تضمن تحليلات البيانات، وملاحظات أصحاب المصلحة، والمقارنات المرجعية الدولية مواكبة معاييرنا لأفضل الممارسات، فيما تُسهم ثقافتنا الشاملة، المُتمحورة حول الرفاه، في دعم استدامة الأداء.

ومن خلال تمكين ممارسين من خلفيات متنوعة من الحصول على الاعتماد المهني بوتيرة أسرع، وتنمية مهاراتهم لمواكبة المستجدات، والانتقال إلى أدوار قيادية، نحوّل القدرات إلى أثر قابل للقياس، وتميّز تشغيلي يومي، وتنافسية وطنية.

التطوير المهني للممارسين الصحيين

تقود الهيئة السعودية للتخصصات الصحية تطوير الممارسين الصحيين وتنظيمهم في مختلف أنحاء المملكة، من خلال وضع المعايير المهنية الوطنية التي تكفل جودة الرعاية وتُعزز مرونة المنظومة الصحية. ومن خلال التدريب المنظم والاعتماد والتطوير المهني المستمر، تمكّن الهيئة الممارسين من التقدم في مساراتهم المهنية، مع الحفاظ على الكفاءة والمساءلة والثقة العامة. وبوجود مجتمع مهني يضم ما يزيد على 800,000 ممارس صحي مسجّل، تضطلع الهيئة بمسؤولية وطنية واسعة النطاق في تنظيم المعايير المهنية وتعزيز جاهزية القوى العاملة الصحية في مختلف أنحاء المملكة.

تعزيز المنظومات الداعمة لتطوير الممارسين الصحيين

في عام 2025، أعطت الهيئة الأولوية لتعزيز الحوكمة المهنية والسياسات والأنظمة الداعمة للتطوير المهني المستمر للممارسين الصحيين. وأُعيد تنظيم جهات الإشراف الرئيسية، بما فيها لجنة مراجعة المحتوى العلمي واللجنة الدائمة للتطوير المهني المستمر، وجرى إضفاء الطابع الرسمي عليها، من خلال تحديد الاختصاصات ومعايير الترشيح ومسؤوليات ضمان الجودة بوضوح.

وأسهمت الأدلة والإجراءات المحدّثة في تبسيط عمليات الموافقة وتعزيز الاتساق وزيادة الشفافية عبر عمليات التدريب واعتماد البرامج ومراجعة المحتوى. وتدعم هذه الأسس منظومة متكاملة للتطوير المهني تحقق الاتساق على نطاق واسع مع الحفاظ على قدرتها على الاستجابة للاحتياجات السريرية واحتياجات المنظومة المتغيرة.

برامج البورد السعودي: مسارات منهجية نحو الممارسة المهنية المستقلة

185
تخصصًا صحيًا

تظل برامج البورد السعودي حجر الأساس للتطوير المهني في مرحلة الدراسات العليا، إذ تُحدد المعايير عبر 185 برنامجًا تدريبيًا نشطًا في مرحلة الدراسات العليا، وتُقدم تدريبًا صارمًا عالي المعايير في برامج الإقامة والزمالة. وتعتمد هذه البرامج على التدريب القائم على الكفاءات، من خلال مناهج منظّمة ودورات تدريبية سريرية خاضعة الإشراف وتقييمات قائمة على مكان العمل وتقييمات ختامية تضمن جاهزية الممارسين للممارسة المستقلة.

5,691
ممارسًا صحيًا تخرّجوا هذا العام

في عام 2025، وسّعت الهيئة طاقتها التدريبية لتصل إلى 10,916 مقعدًا، بزيادة قدرها 17% مقارنة بعام 2024. وأسهم نظام موحد لتتبع التدريب في دعم أكثر من 26,000 متدرب نشط، ما أتاح متابعة شفافة ووصولاً عادلاً وجودة متسقة عبر البرامج. وخلال العام، تخرّج 5,691 ممارسًا صحيًا من برامج البورد السعودي — وهو أعلى رقم سنوي في تاريخ البورد منذ تأسيسه قبل ثلاثين عامًا — مما عزّز بشكل مباشر القدرة السريرية في المجالات ذات الأولوية في مختلف أنحاء المملكة.

تحوّل التطوير المهني المستمر



أتمّت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية **تصميم الإطار الوطني للتطوير المهني المستمر (CPD)**، بما يُرسّخ التحول من نموذج التعلم القائم على الحضور إلى نموذج يستند إلى مخرجات قابلة للقياس ومرتكزة على الكفاءات. واستنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية، يربط الإطار أنشطة التطوير المهني المستمر بكفاءات محددة والممارسة التأملية والسجلات المهنية وعمليات مراجعة الأداء.

خلال عام 2025، استكملت الهيئة نموذج الإطار العام. راجعت الهيئة اللوائح والإجراءات ذات الصلة وحرصت على مواءمتها، وأشركت اللجان العلمية والخبراء الخارجيين. وحددت أدوار الحوكمة ومسؤولياتها، وصممت تطبيقًا تجريبيًا مدعومًا بآليات للمتابعة، كما جهزت التكامل مع منصات الاعتماد والتعلم. ومن المقرر إطلاق الإطار عام 2026، ليُرسي نهجًا وطنيًا موحدًا للتعلم المهني مدى الحياة.

ضمان الجودة واعتماد البرامج والمسارات الناشئة

لضمان جودة متسقة لدى مقدمي برامج التطوير المهني المستمر، **حدّثت الهيئة 16 معيارًا للبرامج المهنية المتخصصة باللغتين العربية والإنجليزية**. وتعكس هذه التحديثات التقدم في أساليب التعليم والتقييم وضمان الجودة، وتشمل معايير للبرامج الإلكترونية ودليلاً شاملاً للمستفيدين ومعايير تقييم لأعضاء لجان مراجعة البرامج. كما جرى تحديث أدلة الاعتماد ونشرها خارجيًا لتعزيز الشفافية ودعم جاهزية مقدمي البرامج.

كما عملت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية على تطوير برامج تدريب قائمة على الكفاءات، وبما يتواءم مع نهج تنظيمي يراعي مستويات المخاطر. وفي مجال طب الأسنان، أطلقت الهيئة حزمة إرشادية مخصصة لشهادة الكفاءة السريرية (COC)، واعتمدت أول ثمانية برامج سريرية، كما أصدرت أول ثماني شهادات كفاءة للممارسين الصحيين من أطباء الأسنان العامين.

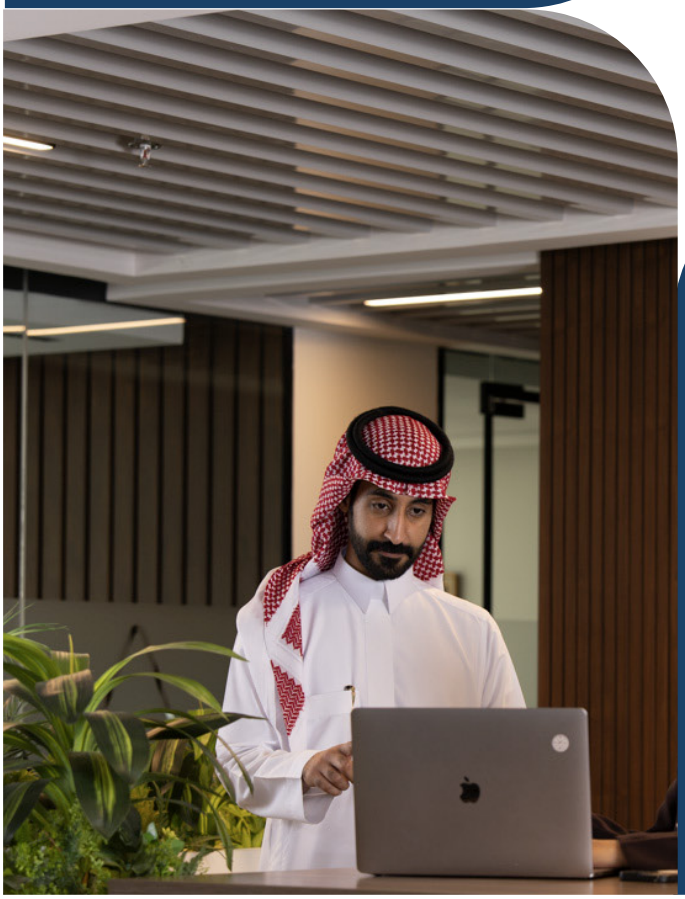


يُعدّ تقديم مسارات شهادة الكفاءة السريرية (COC) ذا أهمية خاصة في مجال طب الأسنان، حيث يواجه التوسع في برامج التدريب التقليدي لتخصصات الدراسات العليا قيودًا هيكلية مرتبطة بالطاقة الاستيعابية للتدريب السريري ومتطلبات الإشراف السريري. ويوفّر نموذج شهادة الكفاءة السريرية مسارًا بديلاً قائمًا على المعايير المهنية، بما يمكّن أطباء الأسنان العامين من اكتساب المهارات المتقدمة ذات الصلة بالممارسة السريرية وإثباتها، دون الحاجة إلى الالتحاق الكامل ببرامج التخصص.

ومن خلال معايير أهلية محددة بوضوح، ومعايير للممارسة الخاضعة للإشراف، وعناصر تقييم منظمة وآليات للتجديد، يضمن إطار شهادة الكفاءة السريرية الجودة وسلامة المرضى، مع توسيع الوصول إلى مهارات إضافية تستجيب مباشرة للاحتياجات المتغيرة للسوق وطلب المرضى. ويدعم هذا النهج مرونة الكوادر، ويعزز توفر الخدمات، ويقوي قدرة قطاع طب الأسنان على الاستجابة للمتطلبات السريرية الناشئة.

ولدعم بيئات تدريب تُعزز الاستبقاء والأداء، أحرزت الهيئة تقدمًا في تطبيق **سياسة السلامة النفسية** على مستوى القطاع للمتدربين والممارسين الصحيين. وتُوضّح السياسة التوقعات السلوكية وقنوات الإبلاغ ومسارات المعالجة، وتُمكّن أعضاء الهيئة التدريبية من تهيئة بيئات تدريب آمنة نفسيًا تُعزز مخرجات التعلم واستدامة الممارسة المهنية.

ومن خلال هذه العوامل المُمكّنة المتكاملة، تواصل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية تعزيز تطوير الممارسين الصحيين بوصفه نظامًا وطنيًا متكاملاً، مُصمَّمًا لضمان الكفاءة المهنية، ودعم التقدّم المهني، وتعزيز الثقة العامة على نطاق واسع، مع الحفاظ على قدرته على التكيّف مع الاحتياجات المتطورة للممارسة السريرية والتقنيات الصحية والقوى العاملة.



عوامل تمكين التوسع والوصول والجودة

واصل التعلم الرقمي دعم التوسع والمرونة في التطوير المهني. وعزّزت الهيئة تصميم برامج التعلم وتبنّت نهجًا يراعي أولوية الوصول عبر الأجهزة المحمولة، وقوّت التكامل بين منصات التعلم وأنظمة الاعتماد لضمان تتبع جميع الخطوات من التسجيل مرورًا بالتقييم وحتى منح الشهادات.

وبالتوازي، قدّم نموذج **الشهادات التراكمية** مسارات مرنة قائمة على الوحدات التدريبية تدعم الاعتراف بالتعلم السابق ونقل الساعات المعتمدة والتدرج من الشهادات الأولية إلى الممارسة. وبما يتماشى مع رؤية 2030 وأولويات سوق العمل، يتيح هذا النهج للممارسين تطوير مهاراتهم بكفاءة، مع الحفاظ على ضمان الجودة.

أكاديمية الرعاية الصحية



تعمل أكاديمية الرعاية الصحية بوصفها منصة وطنية لبناء القدرات بوتيرة متسارعة وبما يتوافق مع احتياجات القطاع، داعمةً شرائح القوى العاملة في المراحل المهنية الأولى والمسارات غير التقليدية، ومُكمِّلةً مسارات التطوير المهني الرسمية من خلال تسريع الوصول إلى المهارات وتعزيز قابلية التوظيف وجاهزية القوى العاملة على نطاق واسع. ومن خلال نماذج تقديم مرنة ومواءمة وثيقة مع احتياجات المنظومة، تترجم الأكاديمية الأولويات الصحية الوطنية إلى قدرات عملية جاهزة للكوادر، تدعم جودة الخدمات ومرونة المنظومة.

+40,000
متدرب

منذ انطلاقها عام 2017، وصلت الأكاديمية إلى ما يزيد على 40,000 متدرب، مما يعكس الطلب المتواصل عبر القطاع الصحي وانعكاسها على نطاق اجتماعي واقتصادي واسع. وفي عام 2025 وحده، تخرّج 6,900 متدرب من برامج الأكاديمية، ما يؤكد دورها المتنامي في توسيع الوصول إلى المهارات المرتبطة بسوق العمل، وبرامج تطوير المهارات الموجهة حيث يزداد الطلب.

وتُصمَّم برامج الأكاديمية على شكل مسارات مرنة قائمة على الوحدات التدريبية التراكمية تهدف إلى تمكين اكتساب المهارات والتقدم فيها بسرعة. وتجمع آلية تقديم البرامج بين المنصات الرقمية القابلة للتوسع، والتدريب القائم على المحاكاة، والتقييم المرتكز على الممارسة، لضمان الاتساق وسهولة الوصول والتحقق من الكفاءة بين مختلف الدفعات.

ويتيح هذا النهج للمشاركين بناء قدراتهم تدريجيًا، حتى خارج مسارات التسجيل المهني والتخصص التقليدية، مع الحفاظ على الاستجابة لاحتياجات المنظومة.

ولتعظيم الأثر، تعمل الأكاديمية الصحية بالشراكة مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لدعم نشر المتدربين في المجالات ذات الأولوية، بما فيها المهارات الأساسية المرتبطة بالتعامل المباشر مع المرضى والوقاية من العدوى ومكافحتها، والتميز في تقديم الخدمات داخل البيئات السريرية عالية الكثافة، إلى جانب الإعداد المستهدف للأولويات الوطنية مثل مواسم الحج والعمرة ومعرض **إكسبو 2030 الرياض وكأس العالم 2034.** وتُراعى سهولة الوصول وقابلية تطبيق المهارات في مختلف البيئات منذ مرحلة التصميم. ويسهم تقديم المحتوى باللغتين، إلى جانب أدوات التقييم الموحّدة، في تسهيل الاعتراف بالمهارات لدى مختلف مقدمي الرعاية الصحية وفي مختلف المناطق، بما يضمن انتقال هذه المهارات وتطبيقها باتساق.

ومن خلال هذا النموذج، تعزز أكاديمية الرعاية الصحية قابلية التوظيف، ومشاركة الكوادر، وجاهزيتها، بما يكمّل منظومة الهيئة للتسجيل والتصنيف المهني والتطوير المهني في مرحلة الدراسات العليا.

العدالة الصحية وإتاحة الوصول والمسؤولية الاجتماعية

تُعدّ العدالة الصحية والمسؤولية الاجتماعية ركنًا أصيلًا في رسالة الهيئة السعودية للتخصصات الصحية في تطوير الممارسين الصحيين واعتمادهم ودعمهم لخدمة المجتمعات في جميع أنحاء المملكة. ومن خلال توسيع الوصول إلى التدريب وتوحيد مسارات التقدم المهني وتعزيز الشفافية في التنظيم المهني، تُسهم الهيئة في بناء قوى عاملة صحية أكثر شمولية وكفاءة واستجابة للاحتياجات الوطنية.

تُعالج الهيئة السعودية للتخصصات الصحية إشكالية الوصول إلى الاختبارات من خلال مسارين منفصلين: اختبارات التصنيف المهني التي تدعم الأهلية لممارسة المهنة، ومسارات الأهلية لبرامج البورد السعودي التي تُمكّن من التقدم إلى التخصصات المهنية في مرحلة الدراسات العليا.

صُمِّمت منظومات التطوير المهني لدى الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لتقليص العوائق أمام الدخول والتقدم المهني عبر المناطق الجغرافية والتخصصات والمراحل المهنية المختلفة. وفي عام 2025، أسهم توسيع الطاقة التدريبية لبرامج البورد السعودي وتقديم البرامج على نطاق واسع من خلال النماذج الرقمية والمدمجة في زيادة المشاركة في المسارات المهنية، مما ساعد على تلبية الطلب المتنامي وتحسين الاتساق وتجربة المتعلمين. وتُسهم هذه الجهود في إتاحة فرص التخصص والتقدم المهني على نحو منصف عبر القطاع الصحي.

ويبقى الشمول بين الجنسين بُعدًا محوريًا في سياق العدالة الصحية. ومن خلال السياسات الشاملة والمسارات الموحدة والمبادرات الموجّهة عبر منظومة التطوير المهني، تواصل الهيئة دعم ترقي المرأة في القطاع الصحي وتعزيز تمثيلها وتوسيع مسار القيادات، والإسهام في صنع قرار أكثر شمولية داخل مؤسسات الرعاية الصحية.

يمتد التزام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بالمسؤولية الاجتماعية إلى ما يتجاوز تطوير الأفراد مهنيًا، ليشمل تعزيز الجاهزية الوطنية وجودة الخدمات الموجّهة لأصحاب المصلحة.

يمتد التزام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بالمسؤولية الاجتماعية إلى ما يتجاوز تطوير الأفراد مهنيًا، ليشمل تعزيز الجاهزية الوطنية وجودة الخدمات المقدمة للجمهور.

+4,000
متدرب دولي من 51 دولة

على المستوى الدولي، تُسهم الهيئة في إتاحة الوصول العادل إلى التطوير المهني من خلال فتح مسارات تدريب منظّمة للمشاركين من خارج المملكة. فمنذ إطلاقها، أسهمت برامج البورد السعودي في تدريب ما يزيد على 4,000 متدرب دولي من 51 دولة، مُوسِّعةً الوصول إلى تعليم عالي الجودة في مرحلة الدراسات العليا خارج الحدود الوطنية.

تُتاح المقاعد التدريبية داخل المملكة، وفي حالات محددة بالتعاون مع مؤسسات الرعاية الصحية في البحرين والإمارات العربية المتحدة، مما يعكس الاعتراف الإقليمي بمعايير البورد السعودي. وتُعزز هذه المسارات الوصول المنصف إلى الكفاءات السريرية المتقدمة مع دعم تبادل المعرفة عبر المنظومات الصحية.

وبينما تدعم مسارات التطوير المهني أساسًا الممارسين الصحيين المرخّصين، تُسهم الأكاديمية الصحية في تحقيق أثر اجتماعي أوسع من خلال بناء القدرات وتعزيز جاهزية القوى العاملة، ودعم الوصول وقابلية التوظيف بما يتجاوز المسارات التقليدية القائمة على التصنيف والتسجيل المهني.

ومن خلال هذه الجهود المتكاملة، تُعزز الهيئة السعودية للتخصصات الصحية العدالة الصحية بوصفها مُخرجًا عمليًا لتصميم المنظومة — إذ تتيح الوصول والشمول والقيمة الاجتماعية من خلال مسارات تطوير مهني تتسم بالعدالة والشفافية والتوافق مع احتياجات المجتمع.

المشاركة الدولية وقيادة القوى العاملة عالميًا

تؤدي الهيئة السعودية للتخصصات الصحية دوراً فاعلاً في توجيه الحوار الدولي حول تطوير القوى العاملة الصحية والتنظيم المهني واستدامة المنظومة. فمن خلال مشاركها المنتظمة في منتديات السياسات العالمية والشبكات التنظيمية ومنصات التعليم المهني، تسهم الهيئة في إبراز تجربة المملكة العربية السعودية في تصميم منظومة الكوادر الصحية، مع الاستمرار في قياس الأطر الوطنية ومقارنتها بالممارسات الدولية المتطورة.

المشاركة في السياسات العالمية والحوار متعدد الأطراف

في عام 2025، شاركت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية في منصات متعددة الأطراف رفيعة المستوى تُؤثر في سياسات الصحة والقوى العاملة على المستوى العالمي، بما في ذلك **جمعية الصحة العالمية (WHA) والجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)**. ومن خلال هذه المشاركات، أسهمت الهيئة في النقاشات المتوافقة مع الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية للموارد البشرية في مجال الصحة، والأولويات على مستوى الأمم المتحدة المتعلقة باستدامة القوى العاملة والتنقل المهني والعدالة والمرونة.

تمحورت مشاركة الهيئة حول دور التنظيم والاعتماد المهني ومسارات التدريب المنظّمة في معالجة النقص في القوى العاملة الصحية على المستوى العالمي وتحسين تنقل الممارسين الصحيين وتعزيز جاهزية المنظومة الصحية. وقد رسّخت هذه الإسهامات مكانة الهيئة بوصفها جهةً فنية مرجعية توضح كيف يمكن للأنظمة التنظيمية أن تدعم احتياجات القوى العاملة الوطنية والعالمية بطريقة أخلاقية ومستدامة.

القيادة في التنظيم المهني والمعايير

تحافظ الهيئة السعودية للتخصصات الصحية على حضور نشط في الشبكات التنظيمية وشبكات الاعتماد العالمية، بما في ذلك المشاركة مع **المنظمة الدولية للهيئات التنظيمية الطبية والاتحاد العالمي للتعليم الطبي (WFME)**. ومن خلال هذه المنصات، تتبادل الهيئة الخبرات التنظيمية وتُسهم في النقاشات حول المعايير المهنية وتنظيم المسار المهني للمتخصصين، كما تُقارن منهجياتها في التصنيف والتسجيل و الاعتماد والتطوير المهني المستمر بممارسات نظيراتها الدوليين.

تدعم هذه المشاركة التحسين المستمر لأطر الهيئة، بما في ذلك التنظيم القائم على الكفاءات والاعتماد المهني الرقمي ونماذج ضمان الجودة، مع تعزيز التوافق مع المبادئ الدولية المعتمدة للحوكمة المهنية.



المساهمة في التعليم الطبي العالمي وتطوير القوى العاملة

تُشارك الهيئة السعودية للتخصصات الصحية أيضًا في المنتديات الدولية المعنية بالتعليم الطبي والتطوير المهني، بما في ذلك مشاركتها في مؤتمر الجمعية الأوروبية للتعليم الطبي AMEE. وتُمكّن هذه المشاركات الهيئة من تبادل الخبرات في التدريب القائم على الكفاءات والتقييم والاعتماد، مع استيعاب الممارسات العالمية الناشئة في تصميم البرامج الوطنية.

كما تدعم المشاركة الدولية في مجال التعليم الدورَ الأوسع للهيئة السعودية للتخصصات الصحية بوصفها مُصمِّمة منظومة التطوير المهني، بما يضمن بقاء مسارات التدريب المنظّمة في المملكة مواكبة للمستجدات وراسخة الموثوقية ومتسقة مع المعايير الدولية.

المشاركة الدولية كأداة لتمكين المنظومة

من خلال المشاركة الدولية المستمرة عبر السياسات والتنظيم والتعليم والتدريب، تُعزّز الهيئة السعودية للتخصصات الصحية دورها في تقديم حلول القوى العاملة الصحية عالميًا. وتدعم هذه المشاركات التعلم المتبادل، وتُسهم في تطوير المنظومة الوطنية، وتُعزز الاعتراف بالمعايير المهنية السعودية، مع ترسيخ مكانة المملكة بوصفها مشاركًا فاعلاً ومسؤولاً في جهود تطوير القوى العاملة على المستوى العالمي.

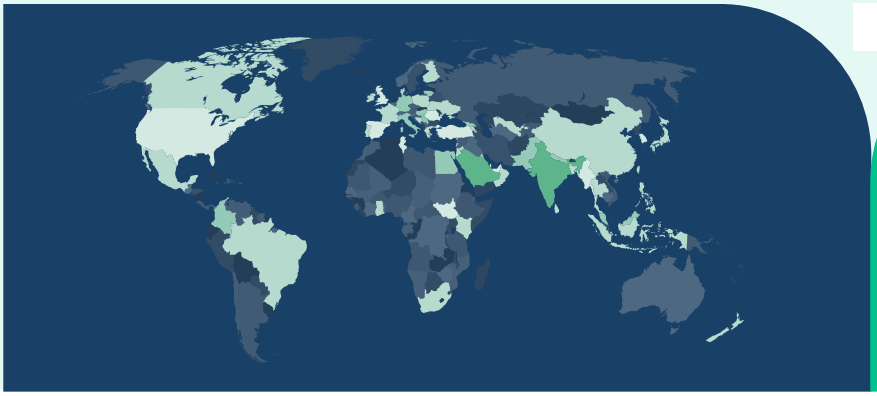


مسارات التدريب الدولي وبناء القدرات

إلى جانب الحوار في مجالي السياسات والتنظيم، تُسهم الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بشكل مباشر في تعزيز القدرة العالمية للقوى العاملة الصحية من خلال مسارات التدريب المنظّمة. ففي عام 2025، بلغ عدد المتدربين الدوليين الملتحقين فعليًا ببرامج البورد السعودي 1225 متدربًا، بما في ذلك الدورات المقدمة داخل المملكة وبالتعاون مع مؤسسات الرعاية الصحية في البحرين والإمارات العربية المتحدة.

وخلال العام نفسه، تخرّج 186 ممارسًا صحيًا من غير السعوديين من برامج البورد السعودي، مما يعكس نتائج قابلة للقياس لمسارات التدريب المنظّمة في بناء القدرات.

ومن خلال الجمع بين الالتحاق الفعلي ضمن برامج البورد السعودي ومسارات التخرج القائمة على المعايير المهنية، تدعم الهيئة السعودية للتخصصات الصحية تنمية المهارات وتنقّل الممارسين الصحيين، وتعزيز مرونة المنظومة على المدى الطويل عبر الأنظمة الصحية المشاركة.



1,225
متدربًا دوليًا في برامج التدريب النشط



القوى العاملة في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية

رأس المال البشري

تعتمد قدرة الهيئة السعودية للتخصصات الصحية على أداء دورها الوطني في تنظيم المهن الصحية على كفاءة كوادرها ونزاهتهم ومشاركتهم الفاعلة. ويؤدي موظفو الهيئة دورًا محوريًا في صون المعايير المهنية، وتشغيل المنظومات الوطنية للتصنيف والتسجيل المهني و الاختبارات، وضمان موثوقية الخدمات المقدمة للممارسين الصحيين واستمراريتها وجودتها في مختلف أنحاء المملكة.

في عام 2025، بلغ عدد موظفي الهيئة 1,104 موظف يعملون في نحو 10 مدن في مختلف أنحاء المملكة، ما يعكس النطاق الوطني لمسؤولياتها التنظيمية والخدمية. وتُشكّل القوى العاملة بدوام كامل الشريحة الأكبر، وتمتد عبر الوظائف التنظيمية والتقنية والرقمية والإدارية التي تُمكّن الهيئة مجتمعةً من تقديم الخدمات على نطاق واسع.

1,104
موظف، يعملون في نحو 10
مدن في مختلف أنحاء المملكة

وتتوافق عملية تخطيط القوى العاملة وتوزيعها مع الأولويات المؤسسية، بما في ذلك استمرارية تقديم الخدمات والتحول الرقمي ودعم الوظائف التنظيمية. ومن خلال الحفاظ على كوادر موزعة جغرافيًا ومتنوعة وظيفيًا، تعزز الهيئة مرونتها التشغيلية وتضمن تقديم خدمات متسقة للممارسين الصحيين في مختلف أنحاء المملكة.



التعلّم والتطوير وبناء القدرات القيادية

تُنسَّق أنشطة التعلم والتطوير المهني من خلال الإدارة العامة للتعلّم والتطوير، وتُنظَّم عبر مسارات تعلم محددة تجمع بين بناء القدرات وتأهيل القيادات الموجّه.

وفي عام 2025، نفّذت الهيئة ستة مسارات تعلم، استفاد منها 807 موظفين بإجمالي 32,136 ساعة تعلم، محققةً معدل رضا بلغ 91.5%. وشملت هذه المسارات تحليل الاحتياجات التدريبية وبرنامج نماء وبرنامج جدير وبرنامج قياديات والتقييمات السيكومترية والتعلم الرقمي.

من خلال تحليل الاحتياجات التدريبية، حدّدت الهيئة فجوات الكفاءات ذات الأولوية وواءمت خدمات التعلم وفقًا لذلك. وشملت البرامج المُنفذة:

4
جلسات في
التميّز القيادي واتخاذ القرار
وصلت إلى **83** موظفًا

3
جلسات في
أساسيات التواصل الفعّال
وصلت إلى **92** موظفًا

3
جلسات في
التفكير الإبداعي والابتكار في تطوير الاستراتيجية
وصلت إلى **90** موظفًا

وشملت مجالات التطوير الإضافية المهارات التحليلية وتعزيز الأداء والمبادرة والتنظيم والتنفيذ والقدرة على التكيف والمرونة والتعاون والدعم وحل المشكلات والتفكير التحليلي. وبلغ مستوى الرضا عن برامج تحليل الاحتياجات التدريبية 89%، ما يعكس ملاءمتها وقيمتها العملية للموظفين.

89%
معدل الرضا عن دورات تحليل الاحتياجات التدريبية

تعزيزًا للجاهزية القيادية وتخطيط التعاقب الوظيفي، أطلقت الهيئة برامج قيادية داخلية قائمة على العمل في مجموعات، صُمِّمت لتقديم عمق معرفي وعملي من خلال التطوير المهني المنهجي والإرشاد والمشاريع التطبيقية.

البرنامج	المشاركون	مجموع ساعات التدريب	ساعات الإرشاد	ساعات التعلّم التطبيقي	الإكمال	الرضا
نماء	24	2,304	144	192	داخل القاعة: 100% الإرشاد: 80% التعلّم التطبيقي: 100%	95.75%
جدير	23	2,132	138	115	داخل القاعة: 100% الإرشاد: 80% التعلّم التطبيقي: 100%	95.55%
قياديات	26	2,496	-	-	داخل القاعة: 100% الإرشاد: 80% التعلّم التطبيقي: 100%	96.60%

وتُنفَّذ هذه البرامج — نماء وجدير وقياديات — بنطاق محدود عن قصد لضمان الجودة والملاءمة والاستدامة في الأدوار المؤسسية الحيوية.

ولمواصلة **تعزيز إدارة المواهب والجاهزية القيادية، أجريت تقييمات سيكومترية لنحو 80% من الموظفين**، بما يُمكّن من تخطيط التطوير المهني بصورة أكثر استهدافًا وتوزيع الفرق بشكل أكثر فاعلية.



80%
من الموظفين خضعوا للتقييمات السيكومترية

التنوع والشمول وتمكين المرأة

تلتزم الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بتوفير بيئة عمل شاملة ومنصفة تدعم تكافؤ الفرص والتطوير المهني والتمثيل العادل في صفوف قواها العاملة. وتُدمج اعتبارات التنوع والشمول ضمن ممارسات تخطيط القوى العاملة والتعلم وتطوير القيادات.

في عام 2025، شكّلت النساء 51% من إجمالي القوى العاملة في الهيئة، بما يعكس مشاركة قوية عبر الأدوار المهنية والتقنية والإدارية. وامتد تمثيل المرأة إلى المناصب القيادية والإشرافية، حيث شغلت النساء 40% من المناصب القيادية، بما يدعم التوازن في صنع القرار وتنوع وجهات النظر داخل الهيئة.

وشاركت الموظفات بفاعلية في مبادرات التعلم وتطوير القيادات، بما في ذلك البرامج القيادية الداخلية، مستفيدات من فرص التدريب المنظم والإرشاد الوظيفي وفرص التطبيق الميداني، مما يُعزز مسارات تطوير القيادات الداخلية ويدعم الوصول المنصف إلى فرص التقدم الوظيفي

51%
نسبة الموظفات

40%
نسبة النساء في المناصب القيادية





الإشراف البيئي من أجل الغد



تُدرك الهيئة السعودية للتخصصات الصحية أن الإشراف البيئي ركنٌ أساسي لا يتجزأ من استدامة المنظومة الصحية ومرونتها وصون الموارد التي تقوم عليها الصحة العامة. وعلى الرغم من أن الرسالة الأساسية للهيئة تنصبّ على وظائفها التنظيمية ومنصات التعليم المهني لا على الأنشطة الصناعية، فإن بصمتها التشغيلية تشمل المرافق والبنية التحتية الرقمية ومراكز الاختبارات وتقديم الخدمات على المستوى الوطني. ومن ثَمَّ، تنتهج الهيئة نهج المسؤولية البيئية من خلال الكفاءة وتصميم الأنظمة وخيارات البنية التحتية طويلة الأجل التي تُقلّص كثافة استخدام الموارد، مع الحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات وترسيخ الثقة العامة.

تُدمج الاعتبارات البيئية، بما في ذلك المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الهيئة، بما يدعم مرونة المنظومة على المدى البعيد.

وتسترشد الجهود البيئية للهيئة بالأولويات الوطنية ضمن رؤية السعودية 2030 ومبادرة السعودية الخضراء، وتتوافق مع الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة «الاستهلاك والإنتاج المسؤولان» والهدف 13 «العمل المناخي». وفي عام 2025، ركزت الهيئة على تعزيز أسس الأداء البيئي من خلال دمج مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة ورفع جاهزية البيانات لدعم القياس والإفصاح مستقبلاً.

المناخ وانبعاثات غازات الدفيئة

في عام 2025، أجرت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية أول حصر شامل لانبعاثات غازات الدفيئة (GHG) وفق المعيار المؤسسي لمحاسبة الانبعاثات والإبلاغ عنها الصادر بموجب بروتوكول غازات الدفيئة. ويُرسي هذا التقييم الأولي خطّ الأساس لانبعاثات الهيئة عبر النطاقات 1 و2 و3، ويُوفّر إطارًا منهجيًا لإدارة الأداء المناخي بصورة مستمرة وتتبع الأداء والإبلاغ بشفافية.

تشمل انبعاثات النطاق 1 الانبعاثات المباشرة الناتجة عن الاحتراق الثابت والاحتراق المتنقل وغازات التبريد وأنظمة إخماد الحرائق المستخدمة في مرافق الهيئة. وترتبط انبعاثات النطاق 2 بالكهرباء المشتراة والمستهلكة اللازمة لتشغيل المباني والعمليات والبنية التحتية الرقمية. وتشمل انبعاثات النطاق 3 الانبعاثات غير المباشرة الواقعة عبر سلسلة القيمة، بما في ذلك السلع والخدمات المشتراة والأنشطة المرتبطة بالوقود والطاقة والنفايات المتولدة عن العمليات والسفر لأغراض العمل وتنقل الموظفين والأصول المؤجرة للغير ضمن المراحل اللاحقة من سلسلة القيمة، بما يتوافق مع فئات النطاق 3 في بروتوكول غازات الدفيئة.

نظرًا لأن هذا هو أول عام تستكمل فيه الهيئة أول حصر شامل لانبعاثات غازات الدفيئة متوافقًا مع بروتوكول غازات الدفيئة، تعمل الهيئة بالتوازي على تطوير خطة رسمية لخفض الانبعاثات. وستسترشد هذه الخطة بنتائج خط الأساس للانبعاثات، مع إعطاء الأولوية للإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات من خلال تحسين كفاءة استهلاك الطاقة ودمج الطاقة المتجددة وتحسين العمليات وتعزيز ممارسات المشتريات والتنقل المسؤولة.

وبالتوازي، ستعمل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية تدريجيًا على تعزيز جودة بيانات الانبعاثات ومستوى تفصيلها واكتمالها عامًا بعد عام، بما يمكّن من إجراء تحليلات أكثر دقة وموثوقية، واستخلاص رؤى أوضح، وتحقيق مستوى أعلى من الشفافية مع مرور الوقت. ويُعرض أدناه ملخص نتائج حصر انبعاثات غازات الدفيئة للهيئة السعودية للتخصصات الصحية لعام 2025.

انبعاثات النطاق 1	انبعاثات غازات الدفيئة (CO2e) (طن متري)
الاحتراق الثابت	1
الاحتراق المتنقل	36
غازات التبريد وغيرها (منتجات كيوتو)	58
أنظمة إخماد الحرائق	2,974
إجمالي انبعاثات النطاق 1	**3,069**
انبعاثات النطاق 2	
الكهرباء المشتراة والمستهلكة	4,376
إجمالي انبعاثات النطاق 2	**4,376**
انبعاثات النطاق 3	
السلع والخدمات المشتراة (الفئة 1)*	13,485
الأنشطة المرتبطة بالوقود والطاقة (الفئة 3)	1,374
النفايات المتولدة عن العمليات (الفئة 5)	6
سفر الأعمال (الفئة 6)	572
تنقل الموظفين (الفئة 7)	977
الأصول المؤجرة للغير (الفئة 13)	2,512
إجمالي انبعاثات النطاق 3	**18,926**
إجمالي نطاق الانبعاثات 1 و2 و3	**26,372**

* تشمل الانبعاثات المُدرجة ضمن 'السلع والخدمات المشتراة (الفئة 1)' السلع الرأسمالية، نظرًا لعدم التمييز بين النفقات التشغيلية والرأسمالية في أوامر الشراء حتى الآن. كما تُدرج ضمن هذه الفئة الانبعاثات المرتبطة بالنقل والتوزيع في المراحل السابقة، في الحالات التي تعرض فيها قيم العقود كمبلغ إجمالي واحد لا يتيح فصل التكاليف المرتبطة بالنقل وتحديدها على حدة.

إدارة الطاقة والتحول إلى الطاقة المتجددة

يُمثّل استهلاك الطاقة المكوّن الأكبر من البصمة البيئية المباشرة للهيئة، إذ يرتبط بشكل رئيسي بتشغيل مكاتبها ومنصاتها الرقمية ومرافق الاختبارات والتدريب في مدن متعددة. وفي ضوء ذلك، انتهجت الهيئة نهجًا منظمًا لتقليص الاعتماد على شبكة الكهرباء، من خلال الاستثمار في توليد الطاقة المتجددة داخل مواقعها حيثما كان ذلك ممكنًا من الناحيتين الفنية والتشغيلية.

تُعرض أدناه بيانات استهلاك الطاقة للهيئة السعودية للتخصصات الصحية لعام 2025.

استهلاك الطاقة	جيجا جول
الطاقة من الإحتراق الثابت	14
الطاقة من الاحتراق المتنقل	540
إجمالي استهلاك الطاقة المباشر	**554**
الطاقة من استهلاك الكهرباء	28,644
إجمالي استهلاك الطاقة غير المباشر	**28,644**
إجمالي استهلاك الطاقة (المباشر وغير المباشر)	**29,198**

خلال عام 2025، واصلت الهيئة دراسة وتصميم وتنفيذ أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أسطح عدد من مرافقها المختارة. وتمحورت المرحلة الأولى حول مباني الهيئة في الرياض، حيث صُمِّمت الأنظمة للاستهلاك الذاتي (صفري التصدير) بما يُغطي الطلب على الكهرباء في الموقع مباشرةً. وتبلغ القدرة المركّبة لمشروع الطاقة الشمسية في الرياض نحو 139 كيلوواط ذروة، ومن المتوقع أن يولّد نحو 253 ميجاواط ساعة من الكهرباء في عامه الأول استنادًا إلى افتراضات الإشعاع الشمسي في الموقع وأداء النظام.

ويتكوّن النظام من 237 وحدة كهروضوئية أحادية البلورة عالية الكفاءة، مدعومة بمحولات متصلة بالشبكة ومنصة متابعة لرصد الأداء والموثوقية.

وخارج الرياض، استكملت الهيئة الدراسات الفنية ونطاقات التصميم لتوسيع تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية إلى مرافق إضافية في جدة والدمام وأبها. وصُممت هذه الأنظمة بما يتوافق مع مساحات الأسطح المتاحة، والقيود الإنشائية، والطلب المتوقع على الكهرباء، بما يدعم انتقالًا تدريجيًا نحو مصادر طاقة أنظف ضمن البصمة التشغيلية للهيئة.

ومن خلال إعطاء الأولوية لأنظمة الطاقة المتجددة المخصصة للاستهلاك الذاتي، تُقلّل الهيئة من التعرض لتقلبات أسعار الطاقة وتُعزز مرونة العمليات التشغيلية وتُسهم في الأهداف الوطنية لإزالة الكربون دون التأثير على استمرارية تقديم الخدمات.



~253 ميغاواط ساعة

تبلغ قدرة الألواح المُركبة بمشروع الرياض للطاقة الشمسية نحو 139 كيلوواط ذروة، ومن المتوقع أن يولد حوالي 253 ميجاواط ساعة من الكهرباء خلال العام التشغيلي الأول للمشروع.

كفاءة الطاقة وتحسين العمليات التشغيلية



وبالتوازي مع الاستثمارات في الطاقة المتجددة، تواصل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية تقليص الطلب على الطاقة من خلال التحول الرقمي وتحسين كفاءة العمليات في مرافقها وأنشطتها التشغيلية.

وبحلول عام 2025، حصل خمسة من أصل سبعة مبانٍ تابعة للهيئة على شهادة كفاءة الطاقة، بما يعكس تقدمًا ملموسًا في تحسين أداء المرافق ودمج اعتبارات الكفاءة ضمن بيئتها العمرانية.

يعتمد نموذج تقديم الخدمات في الهيئة بدرجة كبيرة على المنصات الرقمية للتسجيل والاختبارات وإدارة التدريب والسجلات المهنية. وتُقلّص هذه الأنظمة الحاجة إلى الإجراءات الورقية والتنقل الفعلي وتكرار الأنشطة الإدارية، مما يُؤدي إلى انخفاض استهلاك الطاقة غير المباشر عبر سلسلة القيمة.

خلال فترة التقرير، جرى تعزيز برامج الصيانة الوقائية والتشغيلية لدعم جاهزية المرافق وإطالة عمر الأصول وتقليص استهلاك الموارد غير المخطط له.

كما أدرجت مشاريع المرافق المنفّذة خلال فترة التقرير، بما في ذلك تطوير وتوسعة مراكز الاختبارات المحوسبة، اعتباراتِ الكفاءة المتعلقة باستغلال المساحات والإضاءة وتكامل الأنظمة. وعلى الرغم من أن متطلبات الأداء البيئي لا تزال قيد الإرساء على مستوى المشاريع، تُطبّق الهيئة المعايير المعمول بها في السلامة والجودة والمواصفات الفنية لضمان كفاءة المباني وموثوقية تشغيلها.

وتُجمَع بيانات استهلاك الكهرباء عبر المرافق بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بما يُشكّل أساسًا لعمليات المقارنة المعيارية مستقبلاً وتتبع الأداء وتنفيذ تدخلات موجهة لتحسين الكفاءة.

التصميم الداخلي المستدام

تُـدرج الهيئة السـعودية للتخصصات الصحية مبادئ الاسـتدامة في تصميم مسـاحاتها الداخلية وتجهيزها، سـعيًا إلـى تقليص الأثر البيئـي مع الحفاظ على بيئات عمـل وظيفية ذات جودة عاليـة. وحيثما أمكن، تمنح الهيئة الأولوية لاسـتخدام مواد بناء معاد تدويرها أو مسـتمدة من مصادر مسـتدامة في مشاريع التجديد والتجهيز الجديدة، بما يدعم الاستخدام المسؤول للموارد ويحد من الآثار البيئية للمواد المستخدمة.

وقـد صُمِّمـت المخططـات الداخليـة والعناصـر المعماريـة عبـر مرافـق الهيئـة لتعظيـم الاسـتفادة مـن الإضـاءة الطبيعيـة، بمـا يُقلّـل الاعتمـاد علـى الإضـاءة الاصطناعيـة خلال سـاعات العمـل، ويسـهم فـي خفـض اسـتهلاك الكهرباء. ويدعم هذا النهج أيضًا تحسين جودة البيئة الداخلية للموظفين والزوار. كما تحرص الهيئة على اختيار الأثاث والتشـطيبات والعناصر الداخلية من موردين ملتزمين بالمعايير البيئية، مع تفضيل المنتجات التي تتميز بالمتانة أو ببصمة بيئية أقل، أو باستخدام مواد مستدامة.



بيئات العمل الصحية والتنقل المستدام



حرصت الهيئة في مرافقها على تحسين جودة البيئة الداخلية من خلال تركيب أنظمة تنقية الهواء، بما يُقلّص الملوثات المحمولة جوًا ويُتيح هواءً أنقى وأكثر صحةً للموظفين والزوار وسائر أصحاب المصلحة.



وأدرجت الهيئة عناصر خضراء داخلية وخارجية ضمن مرافق مختارة، إدراكًا لدور البيئات الطبيعية في دعم صحة الجهاز النفسي وتهيئة بيئات عمل أكثر راحة وإنتاجية. وقد نُفذت هذه التحسينات ضمن أعمال تطوير وتجهيز مستهدفة في بعض المرافق، ولم تطبق في جميع المواقع.

وبالتوازي مع ذلك، تُراعي الهيئة اعتبارات الاستدامة في تجهيز المساحات الداخلية الجديدة والمُجدَّدة من خلال استخدام دهانات غير سامة ومواد مختارة تُقلّل التعرض للمواد الضارة، لتوفير بيئات داخلية أكثر صحة. وتُطبق هذه الممارسات حيثما أمكن ضمن نطاق مشاريع التجديد والإنشاءات، بما يتماشى مع متطلبات السلامة والجودة والمتطلبات التنظيمية.

وخارج مبانيها، تُشجع الهيئة على تبني أنماط تنقل أكثر استدامة بين موظفيها وزوارها، وتروّج لاستخدام وسائل النقل العام حيثما توفرت، بما في ذلك مترو الرياض للمرافق الواقعة ضمن مناطق يسهل الوصول إليها، باعتباره بديلاً عن استخدام المركبات الخاصة. ويتماشى هذا النهج مع مبادرات التنقل الحضري الأوسع، ويدعم تقليل الاعتماد على التنقل بالمركبات، مع مراعاة اختلاف مستويات سهولة الوصول بين المواقع.

اعتبارات استخدام الموارد والنفايات

تُولِّد الأنشطة التشغيلية للهيئة السعودية للتخصصات الصحية حجمًا محدودًا من النفايات المباشرة مقارنةً بالجهات الصناعية أو المنشآت السريرية. وترتبط مسارات النفايات الرئيسية بعمليات المكاتب ومعدات تقنية المعلومات وأعمال الإنشاء أو التجديد في المرافق. وخلال عام 2025، نُفِّذت الضوابط البيئية المتعلقة بإدارة النفايات من خلال متطلبات المتعاقدين وإجراءات السلامة في المواقع والامتثال للأنظمة البلدية المعمول بها.

نُفِّذت مبادرات تشغيلية للحد من النفايات وتعزيز إعادة التدوير وتحسين كفاءة استخدام الموارد عبر مرافق الهيئة، وذلك بما يتوافق مع المتطلبات البلدية والتنظيمية المعمول بها. ويشمل ذلك تنفيذ أنظمة فرز النفايات داخل المباني، بما يُمكّن من فصل أفضل للمواد القابلة لإعادة التدوير وغير القابلة لها. كما قلّصت الهيئة استخدام البلاستيك والمواد غير القابلة للتحلل الحيوي عبر عملياتها، ولا سيما في المكاتب وممارسات إدارة المرافق. فضلاً عن ذلك، أُبرمت شراكات مع شركات إعادة تدوير مرخّصة لضمان التخلص المستدام من النفايات وإدارة المواد بطريقة مسؤولة بيئيًا.

يواصل التحول الرقمي أداء دور محوري في تقليص استهلاك المواد، ولا سيما الورق ومستلزمات الطباعة والتعامل بالمستندات الورقية. كما يُسهم توحيد إجراءات العمل والسجلات الرقمية المركزية في تقليل التكرار والهدر الإداري.

وبالتوازي مع جهود خفض النفايات، تُعزّز الهيئة نهجها في الإدارة المسؤولة للمياه عبر مرافقها. وقد جُهِّزت المباني بأدوات موفّرة للمياه، بما في ذلك صنابير منخفضة التدفق ومراحيض مزدوجة التدفق، للحد من الاستهلاك غير الضروري مع الحفاظ على جودة الخدمة. وحيثما أمكن، درست الهيئة حلول إعادة تدوير المياه كأنظمة المياه الرمادية للاستخدامات غير الصالحة للشرب، بما في ذلك الري والتنظيف، إلى جانب أنظمة حصاد مياه الأمطار لدعم إمدادات المياه وتقليص الاعتماد على المصادر البلدية. ولتعزيز الرقابة والكفاءة، يجري نشر أدوات لمراقبة استهلاك المياه في الوقت الفعلي لتتبع أنماط الاستخدام وتحديد أوجه القصور ودعم تدابير الترشيد القائمة على البيانات. وتتكامل هذه المبادرات التقنية مع حملات توعوية داخلية تُعزز الاستخدام المسؤول للمياه بين الموظفين وأصحاب المصلحة.

ومع اتساع شبكة مرافق الهيئة واستثماراتها في البنية التحتية، سيجري تقييم فرص زيادة إضفاء الطابع الرسمي على ممارسات فرز النفايات وإعادة التدوير ومتطلبات المتعاقدين البيئية وحلول إدارة المياه المتقدمة، وذلك في إطار التكامل الأوسع لممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).





التشجير الحضري وزراعة الأشجار

رسّخت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية التزامها بالتشجير الحضري وصون التنوع البيولوجي من خلال توسيع مبادرات زراعة الأشجار والنباتات في مرافقها. وخلال فترة التقرير، أضيف أكثر من 213 نباتًا داخليًا لتحسين جودة البيئة الداخلية ورفاه بيئة العمل، إلى جانب أكثر من 2,000 نبتة خارجية تُسهم في تنظيم المناخ المحلي وتوفير الظل وتعزيز مرونة المناظر الطبيعية.

وتُغطي المساحات المزروعة والمُنسقة مجتمعةً الآن أكثر من 30% من إجمالي المساحات الخارجية للهيئة. مما يعكس نهجًا مقصودًا في دمج المساحات الخضراء ضمن البيئة المبنية.



213
نباتًا داخليًا

2,000
نبتة خارجية

+30%
من إجمالي المساحات الخارجية للهيئة



الحوكمة الموثوقة والمعايير الأخلاقية



تُعدّ الحوكمة الرشيدة الموثوقة محورًا أساسيًا في دور الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بوصفها الجهة الوطنية المنظِّمة للمهن الصحية. وتعمل الهيئة وفق إطار حوكمة منهجي مُحكَم، صُمِّم لكفالة المساءلة والاستقلالية والنزاهة في عمليات اتخاذ القرار التنظيمي، مع صون الثقة العامة ودعم استدامة المنظومة الصحية على المدى البعيد.

تعكس ترتيبات الحوكمة في الهيئة حجم دورها ومدى تعقيده، إذ يمتد ليشمل التسجيل المهني والتصنيف والاختبارات والاعتماد والتطوير المهني والخدمات الرقمية للممارسين، بما يُؤثر في أكثر من 800,000 ممارس صحي. وتُمكّن الرقابة الواضحة والمعايير الأخلاقية والإدارة الفعّالة للمخاطر الهيئةَ من الاضطلاع بهذه المسؤوليات باتساق وشفافية.

+800,000
ممارس صحي مسجّل

أخلاقيات العمل والامتثال التنظيمي

تلتزم الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بأعلى معايير السلوك الأخلاقي والامتثال التنظيمي في جميع أنشطتها. وتُحدّد السياسات والإجراءات السلوكياتِ المُتوقعة وتُنظّم حالات تضارب المصالح، وتدعم اتخاذ القرارات الأخلاقية عبر جهات الحوكمة والإدارة والعمليات.

تخضع العمليات التنظيمية لأطر موثّقة تُعزز العدالة والموضوعية والاتساق في قرارات التسجيل المهني والتصنيف والاختبارات والاعتماد والتطوير المهني. وتُعزز مسارات الموافقة والأدوار المحددة وآليات التصعيد المساءلةَ، وتساعد على ضمان اتخاذ القرارات التنظيمية بما يخدم المصلحة العامة.

في عام 2025، أسهمت أعمال التأكيد والمشورة القائمة على المخاطر في تعزيز الامتثال التنظيمي والإشراف على الحوكمة، حيث تم إنجاز 100% من خطة التدقيق الداخلي المعتمدة خلال العام. وأسهمت هذه الأنشطة في تعزيز الضوابط الداخلية وتحسين شفافية العمليات وتحديد فرص الارتقاء بالأداء التشغيلي. كما عزّزت مبادرات التوعية بمكافحة الاحتيال نشر ثقافة النزاهة في مختلف أنحاء الهيئة.



100%

إنجاز خطة التدقيق الداخلي

التحول الرقمي والخصوصية وأمن المعلومات

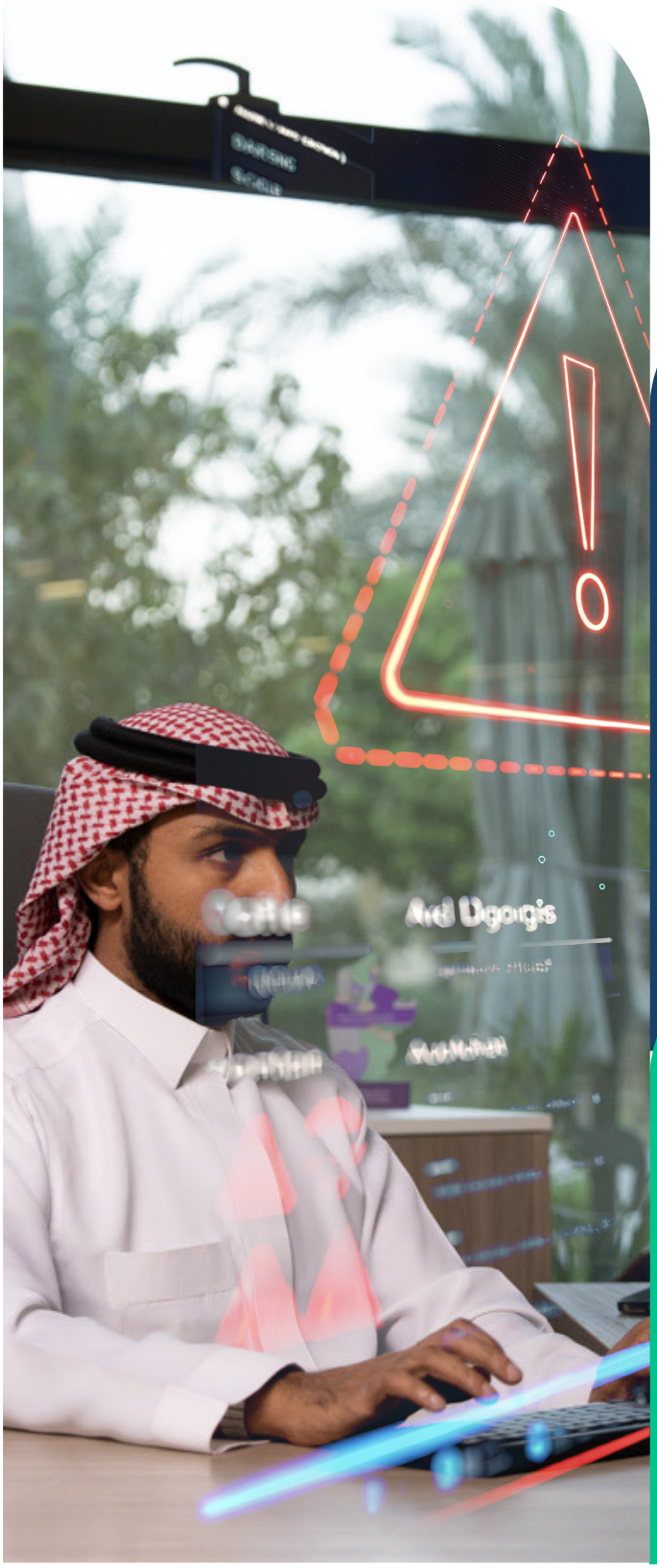
تُشـكّل المنصات الرقمية ركيزةً محوريةً في نموذج تقديم خدمات الهيئة السـعودية للتخصصات الصحية، إذ تدعم تسجيل الممارسـين الصحييـن وتصنيفهـم وإدارة الاختبـارات والتدريب والاعتماد والسـجلات المهنية. وبوصفهـا جهة أمينة على بيانات شخصية ومهنية حساسة، تضع الهيئة في مقدمة أولوياتها حماية الخصوصية والبيانات والأمن السيبراني في جميع أنظمتها الرقمية.

تُطبَّق ضوابط أمن المعلومات لحماية سرية البيانات وسلامتها وتوافرها، مدعومةً بضوابط وصول محددة وآليات مراقبة وإجراءات حمايـة للأنظمـة. وفـي عـام 2025، عـزّزت الهيئـة جاهزيتها في مجال الأمن السـيبراني مـن خلال **تفعيل منظومة الكشـف عن التهديدات والاسـتجابة على مستوى الشبكة (NDR)**، المرتبطة بجميع مصادر الشبكة لتمكين الكشف المستمر عن التهديدات المتقدمـة والأنشـطة غيـر الاعتياديـة. وتُعـزز هذه المنظومـة المراقبةَ في الوقـت الفعلي وتدعم الكشـف المبكر عـن المخاطر السيبرانية وتقوّي مرونة النظام، بما يرسخ الثقة في خدمات الهيئة الرقمية وحوكمة المعلومات.



إدارة المخاطر

تتبنّى الهيئة السعودية للتخصصات الصحية نهجًا منهجيًا قائمًا على تحليل المخاطر في إدارة المخاطر التنظيمية والتشغيلية والرقمية والاستراتيجية. وتُدرج اعتبارات المخاطر في عمليات التخطيط والإشراف واتخاذ القرار، دعمًا لاستمرارية العمليات ومتانة الأنظمة الحيوية.



خلال عام 2025، **نُفِّذت تقارير تأكيد المخاطر وعمليات الاستشارات الإدارية بنسبة إكمال بلغت 100% مقارنة بالخطة السنوية المعتمدة**. وأسهمت هذه العمليات في تعزيز الضوابط والحوكمة وتحسين كفاءة الإجراءات وترسيخ ممارسات إدارة المخاطر عبر الوظائف الرئيسية.

كما رُسخت ثقافة التفكير في المخاطر من خلال مبادرات تشمل مشروع **ISO 10002:2018** وجهود التوعية المستهدفة بمكافحة الاحتيال والمساهمات في تطوير خدمات التقارير الرقمية. وتدعم هذه الإجراءات مجتمعةً التحديد الاستباقي للمخاطر، والتخفيف منها في الوقت المناسب، والتحسين المستمر لبيئة الرقابة.

إدارة سلسلة الإمداد

تُدير الهيئة السعودية للتخصصات الصحية سلسلة إمدادها وفق اللوائح التنظيمية للمشتريات والضوابط الداخلية المعتمدة، بما يكفل الشفافية والعدالة والمساءلة في إدارة العلاقة مع الموردين. وتدعم عمليات المشتريات تقديم الخدمات التنظيمية الأساسية والمنصات الرقمية ومبادرات التطوير المهني، مع الحفاظ على التوافق مع متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر

تُساعد آليات الرقابة في إدارة أداء الموردين وتقليل المخاطر التشغيلية ومخاطر الامتثال ومخاطر الاعتماد المرتبطة بالعلاقات مع أطراف خارجية. ومن خلال حوكمة منضبطة لسلسلة الإمداد، تعزز الهيئة موثوقية الخدمات وتدعم التنفيذ الفعال لاختصاصاتها. وبالنظر إلى المستقبل، تخطط الهيئة لمزيد من دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في عمليات سلسلة الإمداد، بما يشمل إدراج معايير مرتبطة بالاستدامة ضمن ممارسات المشتريات وتقييم الموردين وتقييم المخاطر، بما يدعم التوريد المسؤول، ويعزز المرونة، ويوائم بين التعامل مع الموردين وأهداف الهيئة الأوسع في مجال الاستدامة.





فهرس محتوى GRI/ الملاحق

فهرس محتوى GRI/ الملاحق

معيار GRI	الإفصاح	قسم التقرير في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية
الإفصاحات العامة: GRI 2	البيانات التنظيمية والاختصاصات والقيم والاستراتيجية	نبذة عن الهيئة السعودية للتخصصات الصحية
GRI 2-9, 2-12	هيكل الحوكمة وأدوار أعلى هيئة حوكمة	هيكل الحوكمة والإشراف
GRI 2-15, 2-16	الأخلاقيات والنزاهة وتضارب المصالح والإبلاغ عن المخاوف	أخلاقيات العمل والامتثال التنظيمي
الموضوعات الجوهرية: GRI 3	تحديد الموضوعات الجوهرية وترتيبها حسب الأولوية	الغرض من التقرير
التدريب والتعليم: GRI 404	ساعات التعلّم، بناء القدرات، تطوير القيادات	التعلّم وتطوير القيادات
التنوع وتكافؤ الفرص: GRI 405	تنوع القوى العاملة، وتمثيل الجنسين	التنوع والشمول وتمكين المرأة
المجتمعات المحلية: GRI 413	تطوير القوى العاملة والأثر المجتمعي	تطوير الممارسين الصحيين
الطاقة: GRI 302	استهلاك الطاقة ودمج الطاقة المتجددة	كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة
المياه والمخلفات السائلة: GRI 303	استخدام المياه وممارسات ترشيد استهلاكها	كفاءة استخدام الموارد وإدارة المياه
الانبعاثات: GRI 305	انبعاثات غازات الدفيئة (النطاق 1، 2، 3)	الانبعاثات المناخية وإدارة الكربون
النفايات: GRI 306	ممارسات خفض النفايات وإعادة التدوير	كفاءة استخدام الموارد وإدارة النفايات
ممارسات المشتريات: GRI 204	إدارة الموردين والمشتريات المسؤولة	إدارة سلسلة الإمداد
مكافحة الفساد: GRI 205	ضوابط مكافحة الاحتيال وأنظمة الامتثال	أخلاقيات العمل والامتثال التنظيمي
خصوصية العملاء: GRI 418	حماية البيانات وأمن المعلومات	التحول الرقمي والخصوصية والأمن السيبراني

الهيئة السعودية للتخصصات الصحية
Saudi Commission for Health Specialties

تقرير الاستدامة 2025